فيما اتهمت الحكومة بتعطيل المشاريع

البصرة تسعى لمنح المستثمرين المحليين فرصاً أكبر

□ البصرة / ريسان الفهد

أحد المشاريع الاستثمارية في البصرة

تسعى محافظة البصرة الى منح المستثمرين المحلين فرصا اكبر للاستثمار، في الوقت نفسه اتهمت الحكومة المحلية بالمحافظة اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء بتعطيل تنفيذ مشاريع حيوية تبلغ كلفتها نحو تريليون دينار.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد لـ (المدى) إننا نعمل على تنفيذ المشاريع الاستثمارية من خلال دعم المستثمرين المحليين وتهيئة الفرص الاستثمارية لما يضمن خدمة المواطن البصري، وما تملكه المحافظة من مؤهلات لإنجاح المشاريع .

واضاف عبد الصمد أن المشاريع الاستثمارية في المحافظة تعاني من مشاكل أهمها الروتين الاداري المتبع في دوائر الدولة لافتاً الى ان منح المستثمرين العراقيين المحلين فرص الاستثمار يأتي ضمن اعطائهم الاولوية باغتنام الفرصة الاستثمارية المعلنة من قبل هيئة استثمار المحافظة لاسيما بعد طرحها الدليل الاستثماري الجديد لعام ٢٠١٢. من جانبه قال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة محمود طعان المكصوصي ان الركائز الاساسية للاستثمار هي الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والاجتماعي مشيراً الى ان محافظة البصرة متميزة عن باقي المحافظات في العراق بالعلاقات الاجتماعية وتكيف الشعب البصري مع الشركات الاستثمارية الاجنبية والمحلية.

واضاف المكصوصي: يجب تشخيص المعوقات وايجاد الحلول ليتسنى للاستثمار ان ينطلق كما انطلقت الاستثمارات العالمية مبيناً ان القطاع الخاص يعتبر المحرك الاساسي لتنشيط عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان.

وكشف عضو مجلس ادارة هيئة استثمار البصرة مازن السلمي عن عزوف وابتعاد المستثمر المحلي عن القدوم للاستثمار الامر الذي يثير الكثير من التساؤلات في ظل اقدام الكثير من المستثمرين الاجانب على التنافس على الفرص الاستثمارية.

واضاف السلمي ان المشكلة الابرز التي تعترض عمل الاستثمار تعتبر شحة الاراضي واستحصال الموافقات القطاعية للمشاريع وان الهيئة تمكنت من منح العديد من المشاريع الاستثمارية في القطاع السكني وهو امر يعتبر انجازا.

في الوقت نفسه اتهمت الحكومة المحلية في البصرة اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء بتعطيل تنفيذ مشاريع حيوية تبلغ كلفتها نحو تريليون دينار، فيما لوحت بالسعي لإلغاء اللجنة بالتعاون مع الحكومات المحلية لعدد من المحافظات. وقال مدير مديرية العقود الحكومية في ديوان محافظة البصرة ولاء عبد الكريم لـ"السومرية نيوز"، إن اللجنة الاقتصادية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عطلت لأسباب لا نعرفها تنفيذ سبعة مشاريع عمرانية حيوية في البصرة تبلغ كلفتها الاجمالية أكثر من تريليون دينار. وأضاف أن المشاريع هي عبارة عن بناء ثلاثة مستشفيات عامة وانشاء شبكات متكاملة للمجاري في قضاء شط العرب وناحية أم قصر ومنطقة القبلة، إضافة الى إنشاء طريق جديد بطول ٢٠ كم يربط بمسار مستقيم بين مطار البصرة الدولي ومدينة البصرة الرياضية".

وتابع عبد الكريم أن المشاريع السبعة معطلة منذ العام الماضي مع انها من المقرر أن تنفذ بتمويل من موازنة المحافظة وليس على نفقة الحكومة المركزية.

يشار الى أن محافظة البصرة، من المفترض أن تحصل خلال العام الحالي على موازنة تبلغ نحو تريليون و٣٩٨ مليار دينار، بعد أن حصلت في العام الماضي ٢٠١١ على موازنة بلغت تريليون و١٣٠ مليار دينار، وتعود الزيادة في المبالغ المخصصة للمحافظة الى تطبيق مشروع (البترودولار) للعام الثالث على التوالي.

بابل تخصص موقع شركة حطين للاستثمار

□ بابل /اقبال محمد

كشف رئيس هيئة استثمار بابل علاء حربة عن تخصيص موقع منشأة حطين العامة كفرصة استثمارية لانشاء اكبر مدينة صناعية في العراق للصناعات الثقيلة. وقال حربة لـ (المدى): ان مجلس الوزراء وافق على تخصيص مساحة ١٥ مليون متر مربع من المدينة الصناعية او ما يعرف بموقع شركة حطين شمال المحافظة كفرصة استثمارية لانشاء اكبر مدينة صناعية للصناعات الثقيلة مضيفا ان المشروع يأتي ضمن ستة مشاريع مختلفة للهيئة الوطنية وسيكون مشروع المدينة الصناعية في شمال بابل هو الاكبر بينهما.واضاف حربة ان نظاما استثماريا خاصا رفعته الهيئة الوطنية الى مجلس شورى الدولة للمصادقة عليه سيعالج موضوع وجود مطور رئيسي للمنطقة الصناعية وكيفية ايجاد مستثمرين داخل المنطقة الصناعية. واشار الى وجود مجلس ادارة خاص بالموقع الصناعي سيتكون من المطور والمستثمرين والهيئة الوطنية وهيئة استثمار بابل وهنالك اصرار من قبلنا الى اضافة ممثلين عن الحكومة المحلية للمحافظة مبيناً ان هذا النظام معمول به في اغلب بلدان العالم التي ترعى الاستثمار. ولفت الى ان المنطقة الصناعية سيكون لها حالات ايجابية عديدة من خلال حصول المحافظة على تكنولوجيا حديثة ومتطورة فضلا عن تشغيل أياد عاملة الى جانب ايجاد منطقة ذات بنية تحتية عالية. معتبراً ان المشروع سيكون بصمة كبيرة وواضحة لهيئة استثمار بابل .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

نظام الأجور والاستثمار

انخفاض الأجور مع المهارة اصبحا نعمة على الاقتصاد الصيني، وهذه اللحظة التاريخية اقتنصتها القيادة الصينية الحكيمة حقا" وأخذت بها الهند الان وجميع من استفاد من التجارب تلك من ماليزيا الى البرازيل . ولكن لولا الجهوزية الاجتماعية والسياسية لما تحقق شيئ أيضا" فليس كل ماهر قليل الأجر مبدعا ومنتجا .

فالتشوهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تركها الاستبداد بحروبه وحصاراته شوهت البنية الاجتماعية والتحتية والسياسية . وتعززت وتعمقت بفضل سياسات مجلس الحكم عندما كرس واظهر المسكوت عنه في ذلك العهد الى شاخص له اسم وعنوان وكيان ، واستمر التشوه ولكن بأبعاد جديدة . بحيث أصبحت المهارة لها بدائل بحيث لا يحتاجها صاحبها وهي الانتماءات العريقة والطائفية مع الانتهازية والتزوير ، وهجرة الكوادر ليحلوا محلها . أما الأجور فليس لها علاقة بالإنتاج اذ الغي مثلا" ونهائيا" الأجر بالقطعة حتى في القطاع الخاص ، ظهرت أنواع البدائل له والالتفافات عليه . كما أن النموذج القدوة للأجر والراتب لذوي الدرجات الخاصة وامتيازاتهم فليس له علاقة مطلقا" بشيء أسمه العمل ، اذ حسب التعريف الرسمي للعمل هو (الأداء المنتج مقابل أجر مجز مؤديه حرا") وبما أن النتائج عكسية حيث المنتج أصبح خسارة بالإجمال .

فنحن أمام خيارات في هذا الاداء البائس سواء كان اقتصاديا" أم سياسيا" أم ماليا" أو اجتماعيا" أو تربويا" أو ثقافيا" .

فمثلا" أداء العملية السياسية انعكس سلبا" على الاستثمار بحيث أصبح العراق بيئة طاردة للاستثمار حسب تصريحات برلمانين واقتصاديين ، أما الاداء الاقتصادي وأيضا" حسب برلمانين بأنهم يتوقعون فشل الخطة الخمسية القادمة والسابقة ، وماليا" أيضا" وحسب مصادر مجلس الوزراء أن ٥٪ فقط من المبالغ المحولة للخارج كانت قانونية واستثماريا" وأيضا" حسب مسؤولين في المحافظات تلكأت مشاريع عددها (مئة وعشرون في بابل وحدها منذ عام ٢٠٠٦ ، ٢٧ مشروعا معطلة لحد الان في البصرة من أصل ستين مشروعا") . واجتماعيا" فالشكوى لا تحتاج الى توضيح في قلة المتخصص للأرامل والايتام وذوي الحاجات الخاصة وهكذا في الاسكان الذي يعني أولا" هذه الشرائح فهو في تراجع امام ثلاثة ملايين ونصف مليون وحدة سكنية نحتاجها الان .

والتعليم من الابتدائية الى الجامعة محبط بسبب البطالة مع ازدهار التزوير من داخل هذه الأجهزة ، وثقافيا" أننا نتراجع من الأمية الى الفنون المسرحية والموسيقية .

إذن هل ينعكس نظام الأجور على الأداء ؟ لاشك في ذلك ، عندما يفقد الأجر هويته اذ هو لا يعبر عموما" عن أداء محدد بدونه لا يستلمه ، كما أن هذا الأجر غير مرتبط بسلم اجتماعي جديد تناسب معه وهو سلم النقابة او الجمعية المهنية . ولذلك يخسر إبداعه وحسن ادائه . كما أنه رافق ذلك تفاوت في الأجور ، يعزز ما تقدم مع زيادة في الاحباط فهناك اختلافات نوعية في الرواتب والأجور لا تسوغها مهارة أو شهادة أو خدمة أو خبرة . مما ينعكس سلبا" على الدرجات التي تماثلها في الشهادة وسني الخدمة . كما أن هذه المواقع المتميزة بالإضافة الى الامتيازات (خطورة ، مخصصات ايفادات) يترتب عليها مركز غير اعتيادي في الدوائر والمؤسسات عندما يسوق نفسه في مجالات الاستثمار وممارسة نفوذه من خلال شبكة العلاقات التي ينسجها ليزيد من تهميش زميله سواء كان في الدولة أو القطاع الخاص . وبذلك يكون الجد في العمل والإبداع لا مكان لهما في هذه الساحة ، مما يعرقل عملية الاستثمار التي هي الوحيدة كميدان للإبداع والتأسيس لمرحلة ومنعطف كنا نراهن عليه .

خبير يدعو إلى تأهيل الخط الإستراتيجي الناقل

□ بغداد / المدى

دعا الخبير النفطي حليم كاظم الى اعادة تأهيل الخط الاستراتيجي النفطي المار من الجنوب الى الشمال مبيناً انه سيخفف من الزخم التصديري في الخليج وسينقذ العراق في حال وقوع مشاكل في المنطقة كغلق مضيق هرمز.

وقال كاظم بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن الصادرات العراقية التي تخرج من المنفذ الجنوبي الخليجي" كبيرة جداً مشيراً الى انها تفوق المليوني برميل نفط يومياً، وبالتالي اصبحت الحاجة ملحة لنقل بعض كميات النفط الى المنفذ الشمالي عبر ميناء (جيهان التركي) من خلال اعادة تأهيل الانبوب الناقل من الجنوب الى الشمال.

واضاف أن الخط الإستراتيجي الذي أعيد تأهيله من قبل وزارة النفط سيعطي مرونة عالية لنقل النفط العراقي بين الموانئ وسيكسب العراق من خلالها ربحاً اضافياً لأن تكلفة النقل في منفذ الخليج تكون كبيرة نسبة الى منفذ جيهان التركي لان المسافة تكون اقرب الى الاسواق النفطية الاوربية.

وأضاف أن الانبوب النفطي الناقل من الجنوب الى الشمال سيجنب العراق المشاكل والتهديدات الدولية المحتملة في المنطقة، لأنه سيسمح بنقل النفط الخام العراقي الى الشمال، داعياً الى اعادة تأهيل انبوب ينبع الممتد عبر السعودية لتنويع المنافذ التصديرية.

البنك المركزي: مشاكل كبيرة يعاني منها القطاع الضريبي والمصرفي

□ بغداد / المدى

أفاد مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح، بأن النظام الضريبي والقطاع المصرفي يعانيان من مشاكل كبيرة تعرقل سير العمل المصرفي.وقال صالح بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن المشاكل تتضمن العقلية المصرفية غير الواعية التي مازالت مسيطرة على المصارف، الى جانب انعدام الثقافة الضريبية والافتقار إلى النظام الالكتروني الحديث. واضاف صالح أن النظام الضريبي والقطاع المصرفي بحاجة إلى تطوير في هيكلية الأنظمة المصرفية وفتح ورش عمل وعقد ندوات مكثفة وبحاجة إلى خبرات عالمية لنهوض المصارف من سباتها الطويل، منوها الى أن مبادرة اللجنة المالية البرلمانية باستثمار اجتماعها مع الوفد الأمريكي لطرح مشاكل القطاعي المصرفي والضريبي مبادرة مهمة.

وتابع أن أمريكا تمتلك أحد أفضل الفنون الضريبية في العالم وبالتالي أن تقديمها المساعدة الفنية بورش العمل وتدريبها للكوادر المصرفية العراقية هي من الخطوات الجيدة للنهوض بالبنى التحتية للقطاعي المصرفي والضريبي ولتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي في العراق.

ولفت صالح الى: أن للكونغرس الأمريكي دورا كبيرا في النهوض بالمشاريع المصرفية في العراق ومنها مشروع البنك المركزي الذي يعتبر من أفضل المشاريع الذي قام بها، مضيفا لولا الكونغرس لما كان للبنك المركزي وجود في العراق..

كردستان: 50 شركة عالمية تستثمر في نفط الإقليم

□ عواصم /المدى

توقعت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة كردستان العراق أن يصل إنتاج الإقليم من النفط الخام عام ٢٠١٥ إلى مليون برميل في اليوم، مؤكدة في الوقت نفسه أن الإنتاج الحالي يبلغ ٣٠٠ ألف، فيما كشفت أن نحو ٥٠ شركة عالمية تعمل في مجال النفط في الإقليم.

وقال وزير الثروات الطبيعية آشتي هورامي خلال كلمة ألقاها في مؤتمر الطاقة العراقية بتنظيم من مجموعة حظر الأسلحة الكيميائية في لندن إنه من المتوقع أن يصل إنتاج النفط في كردستان إلى مليون برميل يومياً عام ٢٠١٥ ومليونين في العام ٢٠١٩".

وأضاف هورامي أن "قدرة الإقليم الإنتاجية تبلغ ٣٠٠ ألف برميل في اليوم، لكنه لا ينتج هذه الكمية كونه أوقف صادراته عبر خط أنابيب بغداد إلى تركيا بسبب القضايا المالية العالقة مع الحكومة المركزية"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه من المتوقع أن "يصل الإنتاج أواخر العام المقبل ٢٠١٣ إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً".

ولفت هورامي إلى أن احتياط كردستان النفطي ارتفع من مليار برميل قبل خمس سنوات إلى نحو ٤٤ مليار برميل حالياً، مؤكداً أن "بين ٤٠ و٥٠ شركة عالمية تعمل حالياً في الإقليم وفقاً لعقود تتضمن تقاسم الإنتاج وقعت خلال السنوات الخمس الماضية".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني نقل، في ٢٢ أيار ٢٠١٢، عن رئيس الجمهورية جلال طالباني تأكيده ضرورة أن يتم تصدير النفط المنتج في العراق من خلال الحكومة الاتحادية المتمثلة بوزارة النفط حصراً.

وكانت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة كردستان أكدت، في (٢١ أيار ٢٠١٢)، أن الإقليم سيصدر النفط الخام من حقوله في آب ٢٠١٣ عبر شبكة أنابيب مستقلة تصل إلى ميناء جيهان التركي، فيما أكدت أنها ستستقطع ١٧٪ من إيرادات تلك الصادرات وتسلم المتبقي إلى الحكومة المركزية.

الأوراق المالية: أزمة اليورو حققت ارتفاعا طفيفا في البورصة المحلية

□ بغداد /المدى

قال مدير سوق الأوراق المالية طه عبد السلام ان الارتفاع في البورصة المحلية خلال الجلستين الأخيرتين لارتفاع أرباح الشركات المدرجة في البورصة خلال العام الحالي وعام(٢٠١١) قياسا بمؤشرات عام ٢٠١٠ ارتفاع طفيف.

وقال عبد السلام بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): شهدت أسهم البورصة ارتفاعا طفيفا خلال الجلستين الماضيتين على مستوى الشهر الحالي لارتفاع أرباح الشركات المدرجة في بورصة العام الحالي والسابق .

وأضاف: أن منطقة اليورو شهدت أزمة اقتصادية الأمر الذي شجع على تحويل جزء من استثمارات هذه المنطقة إلى منطقة الشرق الأوسط ومن بينها العراق ما طمأن المستثمرين وشجعهم على زيادة محافظهم الاستثمارية من الأوراق المالية.

وتابع أن ربح القطاع المصرفي والصناعي والسياحي (الفنادق) حقق نسبة ايجابية للشركات المساهمة لمؤشرات عام) ٢٠١٢ .

وأشار إلى: أن أسعار الأسهم يعتمد ارتفاعا أو انخفاضا على مؤشرات أداء الشركات وتطور مركزها المالي السنوي ومؤشرات أدائها الفصلي والنمو الاقتصادي في البلد والتوقعات الايجابية أو السلبية في حركة الاقتصاد العالمي .

يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية (البورصة) هي المكان الذي ينظم ويسهل عملية تداول الأوراق المالية (أسهم الشركات المساهمة العراقية) باستخدام الأنظمة الالكترونية من خلال عقد خمسة جلسات أسبوعيا من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح